دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	في الأمن القومي العربي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	القليبي، الشاذلي
المجلد/العدد:	ع 50
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1987
الشهر:	يونيو / شوال
الصفحات:	7 - 11
رقم MD:	80032
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القومية العربية، العالم العربي، الأمن القومي، التخطيط الاستراتيجي، الصراع العربي- الإسرائيلي، الوحدة العربية، التعاون الاقتصادي، التعاون العسكري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80032

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

في الأمن القومي العربي

الشاذلي القليبي
الأمين العام لجامعة الدول العربية

جرت العادة أن يستعرض الأمين العام(*) في كلمته كبريات القضايا المدرجة في جدول اعمال الدورة. ولكني أرى أن الواجب يقتضي أن يركز الأمين العام على قضية بعينها : وهي قضية الأمن القومي، لما تكتسيه من أهمية، بل من خطورة، في الظروف الحالية.

تنعقد هذه الدورة بعد أيام قلائل من الذكرى الثانية والأربعين لقيام جامعة الدول العربية، لما تولت سبع من دولنا كانت هي المستقلة آنذاك، توقيع ميثاق الجامعة، في الثاني والعشرين من مارس/آذار ١٩٤٥، معبرة بذلك عن إرادتها في بناء وحدة قومية، تستند إلى ما يشد الاقطار العربية من روابط، وما يجمع بينها من مصلحة مشتركة للتعاون على استكمال استقلالها، والشروع في مسيرة التنمية.

وفي الدورة السابقة لمجلس الجامعة، تساءلت أمام حضراتكم عن مآل دور الجامعة التاريخي في جمع الشمل العربي، وفي التصدي لأخطار الحاضر التي تهدد مصير أمتنا، وفي تحقيق أهداف المستقبل الذي تصبو إليه شعوبنا. واستنادا إلى إيماننا المشترك بوحدة المصير، من الواجب أن نطرح، في هذه الدورة، السؤال التالي : ألا تفرض وحدة المصير هذه، وحدة الأمن القومي ؟

إنه من المؤكد أن الثنائية القائمة في واقعنا اليوم بين وحدة الأمة وتعدد دولها، لا تنطوي، على تناقض عقيم، معطل للتضامن القومي.

ومن المؤكد، أيضا، أن هذه الثنائية لا تفضي حتما، إلى تناقض بين الانتماء إلى الأمة، وبين التعلق بالوطن وخدمة مصالحه الثابتة، إن نحن نظرنا نظرة حية متطورة إلى التضامن الذي يجعل الأمة كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى. وعندئذ، تصبح المصلحة القومية جملة المصالح الوطنية، وحصيلة تفاعلها الذي يضيف إليها ما ليس في معنى كل قطر على حدة، وهو الانتماء إلى وحدة أعظم شأنا، وأبقى أثرا، وأكمل قوة، وهي التي بها تتبلور معالم الذات القومية.

* خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح مجلس الجامعة (الدورة ٨٧)، تونس ١٩٨٧/٤/٤.

قد يبدو غريبا أن نطرح على أنفسنا مثل هذا التساؤل بعد اثنتين وأربعين سنة من قيام جامعة دولنا العربية. ولكن التحديات التي تتهدد الأمن القومي، قد بلغت، اليوم، من الخطورة مستوى يستوجب التذكير بالمسلمات البدهية المتعلقة بمقومات وجودنا القومي، لما بين وحدة أمتنا الحضارية، وبين تضامن مصائر شعوبها وترابط أمن دولها، من تلازم وتكاتف. وهذه المسلمات ليست خيارا فكريا، لنا أن نأخذ به أو أن نرفضه، ويبقى مع ذلك معنى الأمة قائما. هذه المسلمات تشكل الخيار القومي الوحيد أمامنا للحفاظ على معنى الأمة.

فإن كنا نسلم بترابط قيام الأمة واستتباب الأمن القومي، فيجب أن نضع أمام أعيننا أن مسألة الأمن القومي أصبحت اليوم القضية الأساسية التي تواجه أمتنا قبل غيرها، وعليها يجب أن يتركز جهد دولنا المشترك عاجلا وآجلا.

ومن الواضح أن الأمن القومي يشمل مجالات متعددة، وأن أي استراتيجية تهدف إلى ضمان الأمن القومي يجب أن تقوم على شمولية مضمونه وأبعاده، بأركانه السياسية والتنموية والفكرية والحضارية، إضافة إلى ضمان سلامة حوزة الوطن.

ولا جدال أن هذا الركن الأخير المتعلق بسلامة تراب الوطن، يتعرض اليوم لمخاطر جسيمة، بفعل التحديات الخارجية التي تستهدف السلامة الترابية لوطننا، إذ أن أجزاء من الأرض العربية مهددة اليوم بالاستلاب أو السيطرة الأجنبية، في فلسطين، والجولان، وفي العراق أيضا، وكذلك في لبنان والسودان والصومال.

ففي مقدمة التحديات الخارجية التي تهدد أمننا القومي، يبرز، معا وبقوة خاصة، الصراع العربي الاسرائيلي، والحرب العراقية الايرانية، بما ظهر من ترابط مفاجئ بينهما في الأيام الأخيرة. وهذه التحديات تحتم علينا وقفة استثنائية، لضبط موقف قومي جماعي يكفل لأمتنا التصدي لما يحدق بأمنها من مخاطر.

ولكن التطورات التي شهدتها الساحة اللبنانية، منذ الدورة السابقة، شغلت دولنا بمأساة المخيمات الفلسطينية إضافة إلى المآسي التي يعاني منها الشعب اللبناني الشقيق منذ سنوات طويلة. وهذا الموضوع يشكل أيضا إحدى القضايا المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة.

وفي خصوص الصراع العربي الاسرائيلي، وما ظهر على الساحة الدولية من مبادرات تهدف إلى فتح مسيرة سلام، لا بدّ أن نلاحظ أن الموقف الاسرائيلي لا يزال محكوما بثوابت متحجرة، يبدو أنها لا تتغير بتغير الحزب الحاكم، وإن تغيرت الأساليب الشكلية من حزب إلى آخر، وذلك سواء بالنسبة إلى القضية الفلسطينية ذاتها، أو بالنسبة إلى مشكلة الشرق الأوسط بصورة أعم.

فعلى صعيد القضية الفلسطينية، من الواضح أن الحزبين الحاكمين في إسرائيل يرفضان الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بالمعنى الذي تقره الأمم المتحدة. كما يرفض كل منهما فكرة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، التي يعتبرها جزءا من إسرائيل.

ويرفض كلا الحزبين كذلك الاعتراف بمنظمة التحرير التي اختارها الشعب الفلسطيني ممثلا شرعيا له، ويصران على استبعادها من عملية السلام.

وبهذه المواقف الرافضة، تؤكد إسرائيل حقيقة ثابتة : وهي أنها مقرة العزم على ضم الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧، إضافة إلى الاستيلاء على أجزاء حيوية من جنوب لبنان، حيث أن احتلال إسرائيل لما تسميه بمنطقة الحزام الأمني في الجنوب اللبناني، يرمي إلى تحقيق أطماعها التوسعية الثابتة في أرض الجنوب ومياهه.

إن مدلول كل ذلك، في تقييم الموقف الراهن، أن المفهوم الصهيوني للسلام يرتكز على الاعتقاد بأن أمن إسرائيل لا يكفله السلام بالمنظور الدولي، وبضمان الأمم المتحدة، ولا حتى بضمان أصدقاء إسرائيل، إذ أن إسرائيل لا ترى ضمانا لأمنها إلا من خلال تفوقها المطلق على كافة الدول العربية مجتمعة، تحقيقا لأحلامها التوسعية التي أصبحت أكبر المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ومن هنا يأتي إصرار الكيان الصهيوني على بناء آلة حربية هجومية، تدخل في حسابها الخيار النووي ذاته.

ومن هنا أيضا نفهم أسباب رفض إسرائيل لجميع مبادرات السلام. وهو رفض شمل حتى المقترحات الأوروبية المعلنة في بيان البندقية ومبادرة الرئيس ريغن.

من كل هذه المعطيات نستنتج أن قادة إسرائيل مازالوا غير معنيين بالسلام الحقيقي، وموقفهم من المؤتمر الدولي يؤكد هذه الحقيقة، إذ بعضهم رافض رفضا باتا، وبعضهم لا يقبل فكرة المؤتمر إلا ليفرغها من كل محتوى إيجابي.

إن دولنا مدعوة إلى مواصلة الكفاح من أجل الوصول إلى موقف دولي واضح ومتحرك، يقوم على مبادئ أساسية تضمن النجاح لعملية السلام : وهي أن إطار السلام يجب أن يكون إطارا دوليا حقيقيا، لا فقط من حيث التنظيم بل أيضا باعتبار الشرعية الدولية هي الفيصل في كل نزاع، وباعتبار مشكلة الشرق الأوسط تقوم أساسا على قضية فلسطين والشعب الفلسطيني وإرجاع الأراضي العربية الأخرى المحتلة، وأن لا سلام بدون تشريك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وعلى الجناح الشرقي للوطن العربي، توجه فعلا تهديدات خطيرة إلى أمننا القومي، بتواصل الحرب العراقية الايرانية، دون أن تلوح في الأفق بادرة أمل في حل يضع حدا لهذا التبديد الفاجع للطاقات العربية والاسلامية، والقتال يدور اليوم على جزء من الأراضي العراقية ذاتها، وبالتخصيص حول إحدى مدننا المجيدة : مدينة البصرة، ويقترب لهيبه من حدود بعض دولنا في منطقة الخليج العربي.

وبالرغم من جميع المبادرات السليمة، وبالرغم من استعداد العراق لانهاء الحرب والدخول في

مفاوضات من أجل حل سلمي وعادل ومشرف لكلتا الدولتين، فإن إصرار الجانب الآخر على مواصلة الحرب هو العائق الوحيد في طريق السلام.

لذلك أصبح من أوكد واجباتنا القومية أن نجابه هذا الوضع بموقف عربي أشمل وحدة، وأشد قوة لتطويق مخاطر هذه الحرب ووقفها نهائيا، لأن هذه الحرب، بأبعادها الخطيرة، لا تهدد أمن العراق فقط، ولا تهدد أمن دول الخليج العربي فحسب، بل أصبحت تهدد الأمن القومي، إذ هي غيرت موازين القوى في مواجهة إسرائيل، وتوشك أن تغير الأولويات بالنسبة إلى عدد من دولنا، ويخشى أيضا أن تكون مدعاة إلى تدخل قوات أجنبية في المنطقة.

إن الأمن القومي، كما أسلفنا، في خطر على جبهات متعددة. ولحمايته لا بدّ من تضافر كل الجهود العربية. كذلك، من الضروري تسخير كل طاقاتنا لإنهاء المأساة اللبنانية ومحنة المخيمات الفلسطينية، لا فقط من باب التضامن العربي، بل أيضا لأن هاتين المشكلتين، بما تثيرانه من عواطف وانفعالات، تصرفان الاهتمام عن جوهر القضايا التي يجب أن تستأثر بكل جهدنا، أعني العدوان الاسرائيلي والنزاع العراقيّ ـ الايراني، وأعني كذلك ما تواجهه دولنا من تحديات اقتصادية تهددها في الصميم، إذ يشكل الانماء الاقتصادي والاجتماعي القاعدة الأساسية للأمن القومي السياسي والعسكري.

وإنه لغني عن التأكيد، أن كل هذه التحديات الجسيمة التي أشرنا إليها، لا يمكن لأي قطر من أقطارنا أن يتصدى لها منفردا، وأن التضامن في مواجهتها يبقى السبيل الوحيد للتغلب عليها، وشق الطريق لبلوغ أهدافنا المشتركة.

ولا جدال في أن الفوز في مختلف معاركنا الانمائية والأمنية، يتناقض مع الانغلاق داخل الحدود الوطنية، في عالم يزخر بالمصالح المتشابكة، وتطغى عليه التكتلات العملاقة.

ولئن عدت، مرة أخرى، إلى بديهيات نعرفها جميعا حق المعرفة، فلتأكيد مخاطر الفجوة بين وعينا النظري لهذه التحديات، وبين ردنا العملي عليها، وإذا سمحنا لهذه الفجوة بالاستمرار، فقد تتطور المشاكل الحاضرة إلى معضلات مستعصية.

ولقد عالج مؤتمر القمة في عام ١٩٨٠ مفهوم الأمن القومي، وقرر أنه مفهوم شمولي، يحقق لأمتنا الأمن بجميع جوانبه، ويستند إلى ضرورة توفر حد أدنى من التنمية والاستقرار لكافة دولنا، لترابط الأمن والانماء، عروة وثقى لا ينبغي أن نسمح بانفصامها، لا في الزمان، ولا في المكان، خاصة عندما يتعلق الأمر بقطر عربي عزيز وهام، الكل منشغل بغيابه عن ساحتنا، لما كان له من إسهام عظيم في نضال أمتنا، ولأنه من الضروري أن يعود إلى دوره القومي داخل أسرته، وفق ما يجمعنا من مواثيق والتزامات، لتكتمل مقومات الأمن والانماء على مستوى الوطن العربي.

إن مصداقيتنا مع أنفسنا، ومع الآخرين، ووفاءنا لتطلعات أمتنا، وعظم المخاطر المصيرية التي تحيط بشعوبنا، تفرض علينا وقفة استثنائية، تراجع فيها دولنا مجمل هذه التحديات التاريخية، وتحدد سبل مواجهتها.

ولست أجد فرصة أفضل من ذكرى مرور اثنين وأربعين عاما على ميلاد جامعتنا، للتأكيد، أمام مجلسكم الكريم، بأن المنبر الوحيد الصالح لهذه المراجعة الشاملة يبقى، رغم كل الصعاب وكل المشاكل وكل الخلافات، هذا البيت العربي، الذي هو ساحة التلاقي، وموئل الحوار حول كبريات القضايا الاساسية، بكل صبر وأناة وحكمة. وفي رأينا أنه من أوكد الأولويات أن يتولى أعلى جهاز في هذا البيت، وهو مؤتمر قادة دولنا، وفي أقرب الآجال، بحث وسائل حماية الأمن القومي في معناه الشمولي، بصورة واضحة جلية، وبصيغ عملية تعيد إلى دولنا لحمة التضامن بين سائر أقطارها لمواجهة التحدي الخطير لكيانها، وتمكن هذا الجهاز القومي الهام، الذي لا غنى عنه بأية حال من الأحوال، من الدعم الضروري، ماديا وأدبيا، ليكون قادرا تمام الاقتدار على الاضطلاع بوظيفته على الوجه المطلوب.